استشراف مسار حركة الودائع والتمويلات الإسلامية لدى بنك البركة الجزائري

Prediction of the trajectory of movement of Islamic deposits and funds in the Albaraka Bank of Algeria

أسماء سلامي

جامعة ورقلة–الجزائر

sellamiiasma@gmail.com

أحمد سلامي

جامعة ورقلة – الجزائر

sellami.ahmed.78@gmail.com

Received: 13/03/2020 Accepted: 04/06/2020 Published: 30/06/2020

ملخص:

استهدفت الدراسة بيان التطورات الحاصلة في حركة الودائع والتمويلات الاسلامية على مستوى بنك البركة الجزائري خلال الفترة (2010-2015)، علاوة على التنبؤ باتجاهاتها المستقبلية، وهذاباستخدام أحد مداخل السلاسل الزمنية والمُعبّر عنها بنماذج الاستيفاء الداخلي، حيث نستعرض معالجة إحصائية للبيانات المتاحة حول مُتغيري الودائع والتمويلات الإسلامية في البنك، بهدف التعرف على الشكل الذي تنمو به، باستخدام المنهج الاحصائي الوصفي. وفضلا عن ذلك، سنهدف إلى الكشف عن أهم الصيغ المعتمدة لدى بنك البركة في عملياته التمويلية.

النتائج تكشف عن وجود اتجاه يعرف تذبذبا طفيفا ويؤول على المستوى المنظور إلى التزايد لحركة كل من الودائع والتمويلات، الأمر الذي يؤشر على أن هناك اقبالا متزايدا على الصيرفة الإسلامية في الجزائر، ليبقى عامل الجذب القوي لديها هو عدم التعامل بسعر الفائدة البنكية أخذا أو عطاءا. كما بينت الدراسة على أن أغلب عمليات التمويل الخاصة ببنك البركة تكاد تنحصر على التمويل بالمرابحة، ولعل السبب في ذلك يرجع إلى تدنّي درجة المخاطرة في هذه الصيغة عن بقية الصيغ الأخرى.

الكلمات المفتاحية: ودائع ؛ تمويل؛ بنك البركة ؛ نماذج الاستيفاء الداخلي ؛ تنبؤ.

تصنيف JEL: C51, G21.

Abstract:

The aim of this study is to showing the developments in the movement of Islamic financing at the level of Al Baraka Bank of Algeria during the period 2010-2015, as well as forecasting their future trends. This is based on the models of internal interpolation, where we review the statistical analysis of available data on the variables of Islamic financing at the level of the bank, in order to identify the form in which it grows and develop, using descriptive statistical method. In addition, we will aim to reveal the most important formulas adopted by Al Baraka Bank in its financing operations. The results reveal a trend that is characterized by a slight fluctuation and is likely to increase in terms of deposits and financing. This indicates that there is increasing interest in Islamic banking in Algeria, so its strong attraction is not to deal with the bank interest rate. The study also showed that most of the financing operations of Al Baraka Bank are limited to Murabaha financing. This is probably due to the low risk in this formula from other formulas.

Keywords: Deposits; finance; Al Baraka Bank;Internal interpolation models;prediction.

Jel Classification Codes: C51, G21.

*المؤلف المرسل: الاسم الكامل، الإيميل المهني:sellami.ahmed@univ-ouargla.dz

1. مقدمة:

شهد القطاع المصرفي الإسلامي على مستوى العالم ازدهارا وتوسعا بسرعة خلال العقد الماضي، وذلك تماشيا مع الطلب على الخدمات والمنتجات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، فبين عامي 2000 و2016 نمحجم أصول المصرفية الإسلامية من 200 مليار دولار إلى 3 تريليون دولار، مع توقع أن يصل هذا الرقم إلى 4 تريليون دولار بحلول أوائل 2020. وباتت نسبة النمو في السوق الحالية تتسع بمعدل سنوي قدره 19.7%، وتتجاوز بذلك معدلات نمو البنوك التقليدية، مما يضغط على المؤسسات المالية التقليدية لتنويعها من خلال تقديم خدماتها المتوافقة مع الشريعة الإسلامية. وعلى الرغم من أن صناعة التمويل الإسلامي لا تشكل سوى 6% من النظام المالي العالمي، فإن البنوك المتوافقة مع الشريعة الاسلامية تكتسب بسرعة شعبية خارج فئة المسلمين(World Finance, 2017) .

يُعد قطاع التمويل الإسلامي، القطاع الأكثر تطوراً ونضجاً بين القطاعات الأخرى، التي تمثل الركائز الرئيسة للاقتصاد الإسلامي العالمي، والذي يُقاس أداؤه ونموه على نطاق واسع بالاعتماد على قيمة الأصول المالية الإسلامية وتصل حصة الصيرفة الإسلامية في صناعة التمويل الإسلامي لعام 2017 إلى نحو 80%، يليها الصكوك بنسبة 14% فالصناديق الإسلامية بنسبة 3%، في حين تسهم صناعة التكافل الإسلامي بنسبة 2%، والتمويل الإسلامي المصغّر بنسبة 1% (البيان الاقتصادي، 2016) . وتُعد البنوك الإسلامية اليوم أداة رئيسية لتوسيع قاعدة الادخار الوطني وخصوصا الجزء الذي لا تطاله البنوك الربوية لأسباب دينية، علاوة على كون نسبة كبيرة من المسلمين. قدرهم الدكتور أحمد النجار.وهو أحد مؤسسي البنوك الإسلامية بنسبة 90% من الشعوب الإسلامية لا يتعامل أصلا مع البنوك لأسباب مختلفة، مما يترك أرضية خصبة قابلة للاستغلال(عمر الكتاني، 2002) ، والبنوك الإسلامية اليوم أكثر قدرة على استقطاب الودائع الادخارية مقارنة بالبنوك التجارية (عبد الحميد محمود البعلي، ص ص 15-16) .

ويوجد الآن أكثر من 500 بنك إسلامي حصري في جميع أنحاء العالم موزعة في أكثر من 75 دولة، يوجد 40% منها في الدول العربية. كما بلغ حجم تعاملات البنوك الإسلامية 100% في إيران ؛ 35% في السعودية ؛ 30% في ماليزيا و8% في البحرين (عبد العزيز قاسم محارب، 2011، ص ص 11-16) . وعلاوة على ذلك، يستثمر اليوم أكثر من 260 مليار دولار أمريكي في الصناديق الإسلامية (2016,p7S&P Global Ratings,) . ومن المثير للدهشة وجود دعوات غربية دعت إلى تغيير النظام الاقتصادي الرأسمالي، والخروج من الأزمة المعاصرة، من خلال الاعتماد على مفاهيم الاقتصاد الإسلامي. فقد تحدث كاتب أوربي عن "بابا الفاتيكان" قوله: إننا بحاجة أكثر في هذه الأزمة، إلى قراءة القرآن بدلا من الإنجيل، لفهم ما حدث بنا وبمصارفنا، لأنه لو حاول القائمون على مصارفنا، احترام ما ورد في القرآن من تعاليم وأحكام، وطبقوها، ما حل بنا من كوارث وأزمات، وما وصل بنا الحال إلى هذا الحد المزري، لأن النقود لا تلد نقودا (أحمد شعبان محمد علي، 2010، ص1) .

وفي الوقت الحالي يتواجد بنكين إسلاميين اثنين فقط في الجزائر يهتمان بالصناعة المالية وفقا للأحكام الإسلامية مقارنة بالأنواع الأخرى من البنوك، وهما بنك البركة وبنك السلام، إضافة إلى بنوك أخرى تقدم الصيرفة الإسلامية من خلال شبابيك إسلامية وهي: بنك الخليج الجزائر، بنك إسكان للتمويل والتجارة أو ما يسمى هاوسينغ بانك، ترست بانك ... إلخ،وذلك نتيجة الضغوط التي تمارس عليها، في مقابل الحرية التامة لعمل البنوك الأوروبية العاملة بالجزائر التي تلقى الرعاية والحماية الكافية. وهو ما يعكس غياب الإرادة السياسية التي جعلت القطاع يراوح مكانه. ويبقى أهم عائق لها هو الاطار القانوني أو التشريعي الذي يسمح باطلاق هذا النوع من البنوك، ولعل تعديل قانون النقد والقرض يبقى مهما للغاية إذا ما أريد اطلاق هذا النوع من

الصيرفة. علما أن حصة البنوك الإسلامية في سوق الخدمات البنكية الجزائرية حاليا لا تتعدى 2%، فالمعروف أن هذه السوق تسيطر عليها البنوك العمومية، ولا يحوز القطاع الخاص منها إلا على 12% (سليم بن عبد الرحمان، 6170) .

ويعتبر العمل المصرفي الإسلامي تجربة حديثة العهد نسبيا في الجزائر، حيث أن بنك البركة الجزائري هو أول بنك إسلامي يفتح في الجزائر في بداية التسعينيات من القرن الماضي، حيث شهد البنك فترة صعبة عند بداية نشاطه سنة 1991 بسبب سوء التسيير، وبسبب صعوبة التطبيق في وسط نظام مصرفي يسود التعامل فيه بالفائدة الربوية، ووجود نقص في الكفاءات البشرية (عماد غزازي، 2010، ص150) .ومع بداية سنة 1993 عرف البنك تحسنا في الأداء، وبالنظر إلى الأرباح التي حققها البنك سنة 1994، ومقارنتها مع الأرباح المحققة لدى البنوك الأخرى في نفس السنة ومن معيار نسبة مردودية الأموال الخاصة فإن بنك البركة الجزائري يعتبر البنك الأكثر ربحية في الجزائر (سليمان ناصر، 2006، ص25) . وتعد تجربة بنك البركة الجزائري الأولى من نوعها في الجزائر كبنك ذو رأسمال مشترك عام - وخاص أجنبي، بصفته نموذج نجاح، مهّد الطريق للبنوك المحلية الأخرى للدخول والقيام بعمليات مطابقة للشريعة. منهنا جاءت هذه الورقة البحثية لتكشف عن الشكل الذي تنمو به الودائع والتمويلات الاسلامية على مستوى بنك البركة الجزائري. علاوة عن كشف الصيغ التي يتبعها البنك في تمويلاته. وعليه، فالسؤال المطروح والذي ستتم معالجته في هذا البحث هو:

ما الشكل الذي تنمو به الودائع والتمويلات على مستوى بنك البركة؟ وكيف يطبق البنك صيغ التمويل الاسلامي؟

للإجابةعلى إشكالية الدراسة، تمصياغة الفرضيتين التاليتين :

1. **يوجد اتجاه يؤول إلى التزايد لحركة الودائع والتمويلات الاسلامية على مستوى بنك البركة الجزائري؛**
2. **يطبق البنك صيغة المرابحة بشكل موسع في تمويله للمشروعات.**

من أجل تسليط الضوء على أهم جوانب الموضوع، سيتم تنظيم هذه الورقة البحثية بتقسيمها إلى محورين رئيسين فضلا عن مقدمة وخاتمة احتوت على أهم النتائج المتوصل إليها علاوة على التوصيات. المحور الأول سيتطرق إلى التحليل الاحصائي والاقتصادي لحركة الودائع والتمويلات الاسلامية على مستوى بنك البركة الجزائري، يليها المحور الثاني الذي يبحث في صيغ التمويل الاسلامي التي يطبقها البنك على زبائنه. ولتحقيق أهداف الدراسة سنقوم باستخدام المنهج الوصفي التحليلي، وسنعتمد على عدة مصادر للبيانات، وذلك للوصول إلى بيانات أكثر دقة، من هذه المصادر : التقارير السنوية لبنك البركة الجزائري، ومن خلال موقعه على الانترنت.

المحور الأول - التحليل الاحصائي والاقتصادي لتطور التمويلات والودائع لبنك البركة الاسلامي للفترة:

يعرض الجدول (1) أهم مقاييس النزعة المركزية لمتغيرة التمويلات الاسلامية والودائع لبنك البركة الجزائري خلال الفترة (2010-2015)، علاوة على الاختبارات التي تسمح بدراسة اعتدالية التوزيع الاحتمالي للمتغيرتين (اختباري Kurtosis وSkewness)، وكذا التوزع الطبيعي لهما من خلال احصاءة Jarque-Bera والاحتمال الحرج المرافق لها Probability.

الجدول (1) : الاحصاءات الوصفية للتمويلات الاسلامية IF والودائع DP لبنك البركة للفترة (2010-2015)/

الوحدة : مليون دج

	IF	DP
Mean	68766.33	120159.2
Median	60969.00	120975.0
Maximum	96453.00	154562.0
Minimum	55689.00	89983.00
Std. Dev.	16306.38	22544.87
Skewness	0.917360	0.188704
Kurtosis	2.247980	2.161571
Jarque-Bera	0.982933	0.211350
Probability	0.611729	0.899717
Sum	412598.0	720955.0
Sum Sq. Dev.	1.33E+09	2.54E+09

المصدر: مخرجات برنامج Eviews10

كما يمثل الشكل (1) سلسلة الودائع والتمويلات الاسلامية الخاصة بنشاط بنك البركة للفترة (2010-2015)

الشكل (1): تطور الودائع والتمويلات الاسلامية لبنك البركة الجزائري للفترة (2010-2015) /الوحدة : مليون دج

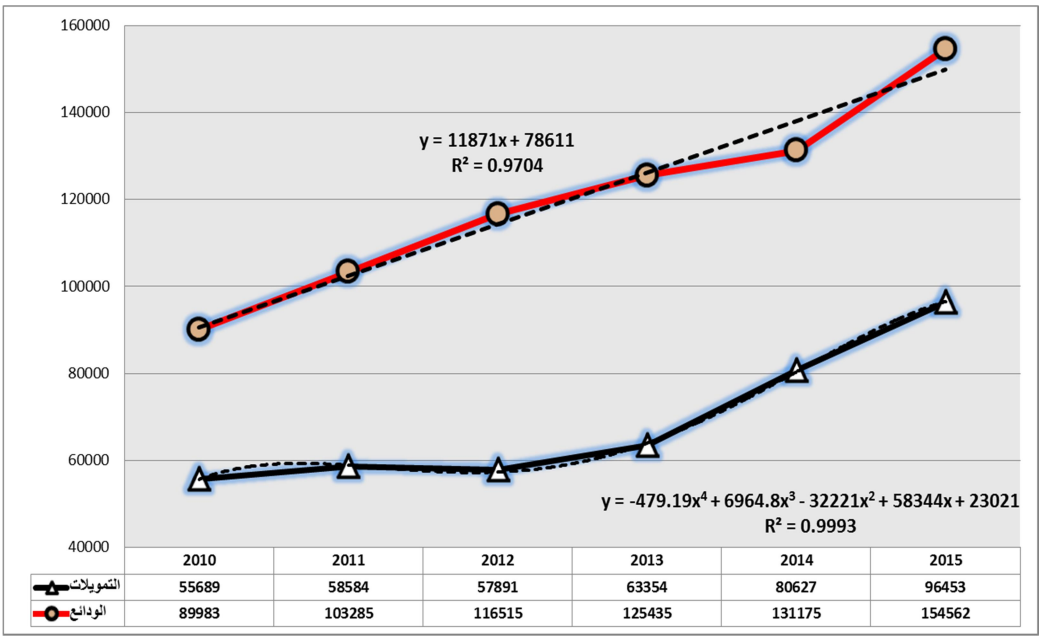

المصدر: اعداد الباحثين بناء على تقارير متفرقة لبنك البركة الجزائري

أولا - التحليل الاحصائي والاقتصادي لتطور التمويلات الاسلامية لبنك البركة الجزائري:

1. **التحليل الاحصائي:**

يتبين من قيم متغيرة التمويلات الاسلامية Islamicfinance (**IF**) بأنها كانت خلال فترة الدراسة محصورة بين أقل قيمة 55689 مليون دج مُسجَّلة سنة 2010 وأعلى قيمة 96453 مليون دج مُسجَّلة سنة 2015، بمتوسط بلغ 68766.33 مليون دج وبانحراف معياري 16306.38، وبالتالي فإن درجة التقلب 23.71% التي تؤشر على تذبذب بسيط في قيم هذه المتغيرة. تبين المعادلة أدناه تطور التمويلات الاسلامية على مستوى بنك البركة الجزائري كمتغير تابع لمتغير الزمن، حيث يمكن التعبير عنه بكثير حدود من الدرجة الرابعة :

$IF = -479.19\,t^4 + 6964.8\,t^3 - 32221\,t^2 + 58344\,t + 23021$

$R^2 = 0.9993$

وتفيد هذه البيانات من خلال المعادلة المقدرة وكما يبينه الشكل الآتي، بأن هناك اتجاها متذبذبا ويؤول إلى التزايد لحركة التمويلات الاسلامية، حيث أن ميل الاتجاه يكون بمقدار مرتبط بعنصر الزمن في شكل كثير حدود من الدرجة الثالثة كما يلي :

$-1916.76\,t^3 + 20894.4\,t^2 - 64442t + 58344$

إن بيانات سلسلة التمويلات الاسلامية هي مجموعة القياسات المسجلة للمتغيرة مرتبة حسب زمن وقوعها، و رياضياً نقول أن كل قيمة في الزمن t تقابلها قيم مناظرة لها للمتغير التابع IF ، أي IF دالة في الزمن t و نكتب : $IF = f(t)$ ، ويتبين من احصاءةJarque-Bera المحسوبة التي تساوي 0.98 أنها أقل من من القيمة المجدولة التي تتبع توزيع $\chi^2_\alpha(2)$ والتي تساوي 5.99. وبالتالي فإننا لا نستطيع رفض الفرضية الأساسية القائلة بأن السلسة تتوزع توزيعا طبيعيا. كذلك كإجراء بديل، بما أن القيمة الاحتمالية (p-value) لإحصائية Jarque-Bera التي تساوي 0.611729 هي أكبر من مستوى المعنوية 0,05، لذا فإننا لا نستطيع رفض الفرضية H_0 ، ومنه نقبل فرضية التوزيع الطبيعي لسلسة التمويلات الاسلامية عند مستوى معنوية 5%.

2. التحليل الاقتصادي :

تشير البيانات المتعلقة بحجم التمويل الاسلامي على مستوى بنك البركة الجزائري إلى أن قيمة رخص التمويل للمؤسسات بلغت نحو 169.371 مليون دج، منها 101.952 مليون دج التزامات بالامضاء و 67.419 مليون دج تمويلات بالصندوق، أي نمو إجمالي يقدر بـ 23.31% بالنسبة لسنة 2011 و 69.06% بالنسبة لسنة 2010. كما بلغت الالتزامات بالصندوق 67.419 مليون دج خلال 2012 مقابل 57.543 مليون دج سنة 2011 و 39.359 مليون دج سنة 2010، أي بنمو يقدر بـ 17.16% و 46.20% على الترتيب، وقد سجلت الالتزامات بالامضاء ارتفاعا جد هاما حيث بلغت 101.952 مليون دج خلال 2012 مقابل 79.807 مليون دج سنة 2011 و 41.883 مليون دج سنة 2010، أي بنمو على الترتيب يقدر بـ 27.74% و 90.54%. وقد تابع نشاط تمويل الأفراد نموه خلال سنة 2012، حيث قدر مبلغ التمويلات 2112 مليون دج مقارنة بسنة 2011 حيث بلغت التمويلات مبلغ 2190 مليون دج. وفيما يخص نشاط التمويل بالاجارة، فعموما عرف نموا يقدر بـ 34 % فيما يتعلق بقيمة التمويلات و 25% فيما يخص حجم الملفات وفيما يتعلق بتمويل القرض المصغر فقد شهدت سنة 2012 توسيع نشاط التمويل المصغر الموجه للمؤسسات الصغيرة والمصغرة، وهذا من خلال تجديد التمويلات السابقة وتسويق منتجات جديدة. إذ أنّه، وتطبيقا التفاقية الشراكة مع المتعاون الاسباني CIDEAL، فإنّه تم الشروع في تمويل النساء الحرفيات في منطقة العاصمة. إضافة إلى هذا، فقد تم تحويل للبنك كل نشاط تمويل المؤسسات المصغرة في إطار الشركة FIDES، وهذا ما نتج عنه تجديد عددا من التمويلات التي منحت في هذا الاطار، مع البقاء على شكلها المتمثل في المشاركة بالنسبة إلى المؤسسات الصغيرة، والمرابحة بالنسبة للقرض الحسن الموجه لنساء المنطقة (بنك البركة الجزائري، 2012، ص ص 8-11) .

وإن ما ميز سنة 2014 هي من جهة، ارتفاع رصيد التمويلات الممنوحة للزبائن من 63.3 الى 80.6 مليارد دج أي بنسبة 27.3%، مقارنة مع سنة السنة المالية لـ 2013، ومن جهة أخرى التنويع في طرق التمويل (الاجارة، تمويل العقار...إلخ) والتي مست كل شرائح الزبائن من مؤسسات، مهنيين وأفراد. وسجلت تمويلات الاستثمار في نهاية 2014 نسبة 56.27% من إجمالي التمويلات الممنوحة لجميع المتعاملين الاقتصاديين. وبالنسبة للتمويل المصغر، فقد عرفت سنة 2014 تعزيز المنتجات الموجهة للمؤسسات الصغيرة بصيغ جديدة تتمثل في المرابحة المصغرة والاجارة المصغرة والتي وجهت في مرحلة تجريبية لمنطقة وسط الجزائر لتعمم

بعدها إلى باقي جهات الوطن. وبصفة عامة بلغ جاري التمويلات الخام 13 مليون دج. أما فيما يخص تمويل الأفراد فقد بلغ جاري التمويلات الخام الممنوحة 20 مليار دج منها 3 مليار دج موجهة للتمويل العقاري للأفراد،

أي بنسبة نمو بـ 14.5% مقارنة بسنة 2013 (بنك البركة الجزائري، 2014، ص12) .

وقد ارتفع رصيد التمويلات الممنوحة للزبائن سنة 2015 من 80.88 إلى أكثر من 96.45 مليار دج أي بنسبة قدرها 19,03% مقارنة بسنة 2014 حيث سجل من خلالها التمويل الاستثماري الموجه للشركات زيادة بنسبة 20.77 %، هذه الزيادة كانت بنسبة 27.62% للمؤسسات الكبرى، و 16.93% للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة و 8.20% للتمويل الإيجاري، هذا يدل على التزام البنك للتدخل باستمرار في المشاريع الاستثمارية المتوسطة والطويلة الأجل المنتجة للثروة والتي لديها مردودية محتملة على الاقتصاد الوطني وعلى البنك، وبالنسبة لجاري التمويلات العقارية الخام الموجهة للأفراد فقد بلغت نحو 1.8 مليار دج، وقد عرفت التمويلات المقدمة في إطار التدابير المتخذة من قبل السلطات العمومية بغية تشجيع الاستثمارات نموا بنسبة 19 % خاصة الموجهة لتمويل الاستثمارات المتعلقة بإنتاج السلع كبديل للصادرات (بنك البركة الجزائري، 2015، ص ص3-12) .

ثانيا - التحليل الاحصائي والاقتصادي لتطور الودائع لبنك البركة الجزائري:

1. التحليل الاحصائي :

يتبين من قيم متغيرة الودائع Deposits (**DP**)بأنها كانت خلال فترة الدراسة محصورة بين أقل قيمة 89983مليون دج مُسجَّلة سنة 2010 وأعلى قيمة 154562 مليون دج مُسجَّلة سنة 2015، بمتوسط بلغ 120159.2 مليون دج وبانحراف معياري 22544.8 ، وبالتالي فإن درجة التقلب 18.79% التي تؤشر على تذبذب بسيط في قيم هذه المتغيرة. تبين المعادلة أدناه تطور الودائع على مستوى بنك البركة الجزائري كمتغير تابع لمتغير الزمن، حيث يمكن التعبير عنه بكثير حدود من الدرجة الأولى:

DP= 11871x + 78611

R^2 = 0.9704

وتفيد هذه البيانات من خلال المعادلة المقدرة وكما يبينه الشكل الآتي، بأن هناك اتجاها متذبذبا ويؤول إلى التزايد لحركة الودائع، حيث أن ميل الاتجاه يكون بمقدار موجب ومساوي لـ:**11871**.

إن بيانات سلسلة الودائع هي مجموعة القياسات المسجلة للمتغيرة **DP** مرتبة حسب زمن وقوعها، و رياضياً نقول أن كل قيمة في الزمن t تقابلها قيم مناظرة لها للمتغير التابع **DP**، أي **DP** دالة في الزمن t و نكتب: $DP = f(t)$.

ويتبين من احصاءةJarque-Bera المحسوبة التي تساوي 0.21 أنها أقل من من القيمة المجدولة التي تتبع توزيع $\chi^2_\alpha(2)$ والتي تساوي 5.99. وبالتالي فإننا لا نستطيع رفض الفرضية الأساسية القائلة بأن السلسلة تتوزع توزيعا طبيعيا. كذلك كإجراء بديل، بما أن القيمة الاحتمالية (p-value) لإحصائية Jarque-Bera التي تساوي 0.899 هي أكبر من مستوى المعنوية 0,05، لذا فإننا لا نستطيع رفض الفرضية H_0 ، ومنه نقبل فرضية التوزيع الطبيعي لسلسلة الودائع عند مستوى معنوية 5%.

2. التحليل الاقتصادي:

تشير البيانات المتعلقة بحجم الودائع على مستوى بنك البركة الجزائري لسنة 2012 إلى أن قيمة موارد الزبائن المُعبر عنها فيشكل حسابات تحت الطلب وحسابات الادخار والودائع لأجلقد بلغت 116515مليون دج مسجلة زيادة قدرها 13230مليون دج أي بنسبة 12% مقارنة بالسنة المالية 2011 (بنك البركة الجزائري، 2012، ص7) . في حين بلغت موارد الزبائن لسنة 2014

نحو 131.175 مليون دج، مسجلة زيادة قدرها 5.740 مليون دج أي بنسبة 4.6% مقارنة بالسنة المالية 2013 (بنك البركة الجزائري، 2014، ص11) .

بينما شهدت سنة 2015 زيادة معتبرة في حجم الودائع بنحو 22.89% مقارنة بالسنة المالية2014 (بنك البركة الجزائري، 2015، ص11) حيث بلغتمواردالزبائن نحو 154562 مليون دج، مسجلةزيادةقدرها 28792 مليون دج.

وخلال السنوات الماضية، تزايدت ثقة العملاء اتجاه البنك حيث سجلت الأموال المودعة ارتفاعا بمعدل سنوي يتراوح ما بين 15 و20%. ما سمح لأصحاب المشاريع بتحقيق استثماراتهم من خلال طرح تمويلات مناسبة وبتكاليف منافسة. و تجدر الإشارة بهذا الصدد إلى أن هذه العملية سمحت بإنجاز وتحقيق المئات من المشاريع المثمرة للعملاء والبنك على حد سواء وبالتالي دفع ودعم الاقتصاد الوطني. هذا وبالرغم من الظروف الاقتصادية الصعبة الناجمة عن تهاوي أسعار المحروقات تم تسجيل نتائج إيجابية نهاية سنة 2015 حيث سجلت إيداعات العملاء ارتفاعا تاريخيا وصلت نسبته إلى 23%، وكهدف للسنة المالية 2016، عمل البنك على توطيد وتعزيز قدرة استجابته لمتطلبات السوق وذلك عن طريق رفع رأسماله إلى 15 مليار دينار جزائري وكذا تحسين نوعية الخدمات المقدمة وتأمين المعاملات البنكية. فضلا عن مواصلة تنمية تكنولوجية المعلومات، تدعيم شبكة الاستغلال وتنويع تشكيلة المنتجات المالية.

قوة العلاقة الارتباطية بين التمويلات الاسلامية والودائع لدى بنك البركة الجزائري:

بالنسبة لاتجاه وقوة العلاقة الخطية بين الودائع والتمويلات الاسلامية على مستوى البنك، فقد وصل الارتباط الخطي لبيرسون إلى نحو: 90.34% خلال الفترة (2010-2015)، وهو دال إحصائيا عند مستوى معنوية 01%. الأمر الذي يدلل على قوة العلاقة الارتباطية بين المتغيرتين، حيث كلما نمت الودائع على مستوى البنك كلما كان ذلك محفزا أكثر للمضي في التمويلات.

المحور الثاني : صيغ التمويل الاسلامي المعتمدة لدى بنك البركة الجزائري :

بداية يُعرف التمويل الإسلامي على أنه :"تقديم ثروة، عينية أو نقدية، بقصد الاسترباح من مالكها إلى شخص آخر يريدها ويتصرف فيها لقاء عائد تبيحه الأحكام الشرعية" (منذرقحف، 2004، ص12) . وبعبارة أخرى هو " أن يقوم الشخص بتقديم شيء ذو قيمة مالية لشخص آخر إما على سبيل التبرع أو على سبيل التعاون بين الطرفين من أجل استثماره بقصد الحصول على أرباح تقسم بينهما على نسبة يتم الاتفاق عليها مسبقا وفق طبيعة كل منهما ومدى مساهمته في رأس المال واتخاذ القرار الإداري والاستثماري" (فؤادعبداللطيفالسرطاوي، 1999، ص97) . كما يُعرف على أنه :" يشمل إطارا شاملا من الأنماط والنماذج والصيغ المختلفة التي تغطي كافة الجوانب الحياتية، وتعد ضوابط استثمار المال في الإسلام عنصرا أساسيا لتنظيم العلاقات المالية، وذلك مع التأكيد بأن المال هو مالا لله وأن البشر مستخلفون فيه، وذلك وفق أسس وضوابط ومحددات واضحة مثل تنظيم الزكاة والإنفاق وضرورة استثمار المال وعدم اكتنازه (الصديقطلحةمحمدرحمة، 2006، ص31) .

وقد اتسع الاعتماد على الصيرفة الإسلامية عند الكثير من الدول، بل انتشر واشتهر في السنوات الأخيرة ليكون بديلا ماليا في أكثر من بقعة في العالم، ولم تكن الجزائر بدعا من الدول التي سارت في هذا الاتجاه، ومن الموضوعي القول بأن تجربة الصيرفة الإسلامية في الجزائر بدأت قبل حدوث الأزمة المالية العالمية التي مستها مثلما مست دولا كثيرة، فتجربة "بنك البركة" وغيره في الجزائر على محدوديتها كانت تصب في هذا الاتجاه، وقد ازداد الاهتمام بنظام الصيرفة الإسلامية في الجزائر في عزّ الأزمة المالية التي بدأت ملامحها منذ منتصف 2014. حيث سيبدأ الشروع العملي في تطبيق هذا النظام الذي سيمس في المرحلة الأولى وقبل نهاية 2017 بنكين اثنين على أن تتوسع العملية مستقبلا لتشمل أربعة بنوك أخرى مع حلول سنة 2018. ويؤدي بنك البركة دورا تجاريا هاما، بتدخله في نشاطات الإنشاء والتمويل وتسويق الثروات، وهو بذلك يُعد بصفته شريكا وطرفا في العمل،

ضمن اتفاقية تجارية تحدد كيفيات المعاملة، والعملية المجراة في إطار خط التمويل. وضمن هذا الإطار يُعد البنك (بنك البركة الجزائري، 2020) :

- مالكا مشتركا، في حالة التمويل بالمضاربة أو المشاركة ؛
- مؤديا للخدمة، في عملية تجارية أو إيجار عين تم اقتناؤها مسبقا من قبله، وذلك في حالة التمويل بالمرابحة أو الإيجار(الاعتماد الإيجاري والإيجار المنتهي بتمليك) أو تمويل بالسلم أو بالإستصناع لتجهيزات أو عقارات من قبله أو من قبل الغير.

إن هامش الربح الذي يتقاضاه بنك البركة يعتبر مشروعا من وجهة نظر الشريعة الإسلامية، فهو ينتج عن النشاطات (مشاركة ،إيجار، تصنيع...الخ).

وفيما يلي نتناول هذه الصيغ بشكل من التفصيل كما يلي :

أولا - المرابحة:

أ) تعريف المرابحة:

المرابحة هي صيغة للتوسط من خلال المداينة (أحمد سليمان حضاونة، 2007، ص81) وأيضا تم تعريف المرابحة على أنها بيع بمثل الثمن الأول الذي تم الشراء به مع زيادة ربح، أي بيع الشيء بمثل ثمن شراءه من البائع الأول مع هامش من الربح معلوم ومتفق عليه أو مقطوع مثل دينار أو بنسبة معينة من ثمنه الأصلي أو ماشابهذلك(إرشيد محمود عبد الكريم، 2007، ص73) ويتميز بيع المرابحة في المصرف بحالتين (صوان محمود حسن، 2001، ص152):

✓ **الحالة الأولى:**

هي الوكالة بالشراء مقابل أجر. فمثلاً يطلب العميل من المصرف الإسلامي شراء سلعة معينة ذات أوصاف محددة، بحيث يدفع ثمنها إلى المصرف مضافاً إليه أجر معين، مع مراعاة خبرة المصرف في القيام بمثل هذا العمل.

✓ **الحالة الثانية:**

قد يطلب العميل من المصرف الإسلامي شراء سلعة معينة محددة الأوصاف، بعد الإتفاق على تكلفة شرائها ثم إضافة ربح معلوم عليها. ويتضمن هذا النوع من التعامل وعداً من العميل بشراء السلعة حسب الشروط المتفق عليها، ووعداً آخر من المصرف بإتمام هذا البيع طبقاً لذات الشروط، فالبيع الخاص للمرابحة في المصرف يكون بصيغة الآمر للشراء.

ب) أهمية هذه الصيغة التمويلية:

المرابحة هي صيغة تمويلية تسمح للبنوك الإسلامية بتمويل وفقا لمبادئها، سواء الاحتياجات الاستغلالية لعملائها (مخزونات، مواد، المنتجات الوسيطة) أو استثماراتهم، وبخصوص الدور الاقتصادي الكبير لبيع المرابحة للآمر بالشراء كأداة تمويلية، يلاحظ أنه بعد تأسيس المصارف الإسلامية بمدة زمنية وجيزة أصبح البيع المذكور، أحد أهم أدوات التمويل الإسلامية البديلة للفائدة المصرفية في المصارف الإسلامية وبمرور الزمن غدت أداة المرابحة هذه: الأداة الأساسية التي تعتمدها المصارف الإسلامية، في تمويل معظم استثماراتها، وبشكل خاص لتمويل قطاع التجارة (جمال الدين عطية، 1993، ص102) .

ثانيا - الإجارة أو الاعتماد الايجاري (بنك البركة الجزائري،2020):

أ) تعريف الإجارة أو الاعتماد الايجاري :

الاعتماد الايجاري هو عقد إيجار أصول مقرون بوعد بالبيع لفائدة المستأجر. ويتعلق الأمر بتقنية تمويل حديثة النشأة نسبيا، حيث يتدخل في هذه العملية ثلاثة أطراف أساسيين هم :

- مورد (الصانع أو البائع) الأصل ؛
- المؤجر (البنك أو المؤسسة التي تشتري الأصل لغرض تأجيره لعميله) ؛
- المستأجر الذي يؤجر الأصل الذي يحتفظ بحق الاختيار في الشراء النهائي بموجب عقد التأجير.

من التعريف السابق، يُستنتج أن حق ملكية الأصل يرجع للبنك خلال طول مدة العقد، غير أن حق الاستغلال يعود للمستأجر، وعند انتهاء مدة العقد يمنح للمستأجر أحد الخيارات الثلاث الآتية:

- العميل ملزم باقتناء الأصل (عقد ايجار تمليكي) ؛
- العميل له الخيار ما بين إعادة استئجار الأصل أو إعادته الى البنك (عقد الاعتماد الايجاري) ؛
- يستأجر العميل مرة أخرى الأصل المؤجر (تجديد عقد الاعتماد الايجاري).

ب) أهمية هذه الصيغة التمويلية :

- التأجير هو تقنية حديثة نسبيا لتمويل الاستثمارات (المنقولة وغير المنقولة). وفي هذا الصدد، يمكن أن يُصنف ضمن صيغ التمويل المتوسطة والطويلة المدى ؛
- مطابقة هذه الصيغة لمبادئ الشريعة الإسلامية تجعل البنوك الإسلامية في استخدام هذه الصيغة المميزة في تمويل استثمارات عملائه. الميزة الثانية لهذه الصيغة تكمن في قوة الضمان التي تقدمه هذه الصيغة للبنك بوصفه المالك القانوني للعقار المؤجر ؛
- بالنسبة للمتعاملين الاقتصاديين، مزايا التأجير كثيرة. أولا، تتيح لهم تجديد معداتهم قديمة وبالتالي الاستفادة من آخر التطورات التكنولوجية. من ناحية أخرى، يمنح لهم ميزة عدم تجميد أموالهم على المدى المتوسط والطويل في حالة اقتناء عن طريق التمويل الذاتي أو عن طريق تمويل استثماري، حيث تقتصر التكاليف السنوية في إطار هذا التمويل على الإيجار فقط خلال هذه الفترة، مما يجعله محبذ لدى الشركات التي لديها صعوبة في تحقيق التوازن لوضعهم المالي؛
- يمكن أن تستفيد الشركات التي تختار هذا النمط من التمويل، على مزايا جبائية تتمثل في من الفرق الإيجابي بين مبلغ الإيجار السنوي ومبلغ الاهتلاك الذي كان من الممكن أن يقيد ضمن حقوق الملكية في حالة ما إذا كان الأصل موضوع اقتناء ؛
- ترك مجالا لاستخدام حق الخيار النهائي (شراء - إعادة – إيجار ثاني)، يسمح له للبت في اختيار توقيت أنسب تبعا للظروف واحتياجات العمل.

ثالثا - السلم:

أ) تعريف السلم:

يمكن تعريف السلم بأنه بيع شيء يقبض ثمنه مالا ويؤجل تسليمه إلى فترة قادمة وقد يسمى بيع السلف فصاحب رأس المال يحتاج أن يشتري السلعة وصاحب السلعة يحتاج إلى ثمنها مقدما لينفقه في سلعته. وبهذا نجد أن المصرف أو أي تاجر يمكن له أن يقرض المال للمنتجين ويسدد القرض لا بالمال النقدي لأنه سيكون (قرض بالفائدة)، ولكن بمنتجات مما يجعلنا أمام بيع سلم يسمح للمصرف أو للتاجر بربح مشروع ويقوم المصرف بتصريف المنتجات والبضائع التي يحصل عليها وهو بهذا لا يكون تاجر نقد وائتمان بل تاجر حقيقي يعترف الإسلام بمشروعيته وتجارته . وبالتالي يصبح المصرف الإسلامي ليس مجرد مشروع يتسلم الأموال بفائدة لكي يوزعها بفائدة أعلى ولكن يكون له طابع خاص حيث يحصل على الأموال ليتاجر ويضارب ويساهم بها (الحناوي محمد صالح، 2001، ص72) .

ت) أهمية هذه الصيغة التمويلية:

- إذا كانت المشاركة والمضاربة والمرابحة تسمح للبنوك الاسلامية بتلبية واسعة لاحتياجات العملاء في مجال تمويل دورات الانشاء والاستثمار والاستغلال، هذه التقنيات وحدها تبقى غير كافية لتغطية جميع هذه الاحتياجات وهذا هو الحال على سبيل المثال احتياجات تمويل رأس المال وبعض تكاليف الاستغلال مثل الرواتب والضرائب الرسوم والحقوق الجمركية إلخ؛
- تتطلب هذه الاحتياجات في الكثير من الأحيان مساهمة نقدية مباشرة، وبالتالي يتطلب أسلوب تمويل أكثر ملائمة من المرابحة، الذي يجب أن يترجم بالضرورة ولأسباب مطابقة مع الشريعة الاسلامية شراء السلع المخزنة واعادة بيعها من قبل البنك نفسه؛
- يسمح السلم للبنك بتقديم الأموال مباشرة للعميل مقابل شراء السلع ومنحه مهلة لتسليم السلعة المشتراة. وعلاوة على ذلك فانها تسمح للعميل التعامل مع زبنائه بصفة عادية شريطة أن يقوم بهذا العمل لحساب البنك في حدود قيمة السلع المشتراة من قبل البنك في اطار عقد السلم؛
- مقارنة بالمشاركة التي تتكيف مع دورة طويلة، يتميز السلم بأقل خطرا لدرجة أن حق البنك (أومايعادله) يشكل كما في المرابحة دين تجاري ثابت على العميل، ولذلك يبدو أن هذا النوع من التمويل يوفر فرصا أكبر و مرونة أكبر في تدخل البنك مع احترام مبادئ الشريعة الاسلامية السمحة وبهذا الصدد، فإن السلم هو وسيلة مثلى لتمويل بعض النشاطات الاقتصادية مثل الفلاحة والحرف والتصدير والاستيراد والتعاونيات الشبانية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالاضافة الى قطاع التوزيع وبالاضافة إلى ذلك، فإنه يمكن للسلم أن يكون صيغة بديلة لتطبيقات الخصم التجاري. تأخذ الأوراق التجارية أو القيم المحتفظ بها من قبل العميل على سبيل ضمان التمويل في شكل السلم الذي سيمنح للعميل؛
- تحليل بالمقارنة مع الممارسات المصرفية التقليدية، يمكن للسلم أن يحل محل التمويلات القصيرة المدى مثل تسهيلات الصندوق والسحب على المكشوف والقروض الموسمية والتسبيقات على السلع.

رابعا – الاستصناع :

أ) تعريف الاستصناع:

الاستصناع هو العقد على شراء ما يصنعه الصانع ويكون العمل من الصانع، أو هو شراء ما يصنع وفقا للطلب، أو أن يطلب شخص من آخر صناعة شيء ما له، على أن تكون المواد من عند الصانع ، وذلك نظير ثمن معين . واشتراط أن تكون المادة من الصانع، لأنها لو كانت من طرف المستصنع سيسمى العقد فقهيا إجارة (محمد شيخون، 2002، 167) . وهناك اتفاق في الفكر الاقتصادي الإسلامي على أن الاستصناع نشاط اقتصادي مفيد للصانع والمستصنع والمجتمع. ولما تقدم، عندما تنشئ المصارف الإسلامية مصانع، يجوز لها الفقه أن تطبق عقد الاستصناع مع طالبي الصنع، دون حرج من الدخول في نطاق البيوع المنهي عنها في الإسلام "بيع ما ليس عند الإنسان"، واستنادا لهذا نجد في فكر الصيرفة الإسلامية كثيرا من الكتاب ما يعد الاستصناع صيغة أو أداة أو وسيلة للتمويل المصرفي الإسلامي (رفيق يونس المصري، 1991، ص372) . ويشبه الاستصناع عقد مقاولة كما هو معرف في المادة 549 من القانون المدني الجزائري : " المقاولة عقد يتعهد بمقتضاه أحد المتعاقدين أن يصنع شيئا أو أن يؤدي عملا مقابل أجر يتعهد به المتعاقد الآخر" . ويمكن أن يتدخل في صيغة الاستصناع المستعملة من طرف البنوك الإسلامية ثلاثة أطراف إلى جانب البنك، صاحب المشروع والمقاول في إطار استصناع مزدوج.

ب) أهمية هذه الصيغة التمويلية:

- الاستصناع هو صيغة تسمح للبنك الإسلامي بالمساهمة في أشغال البناء والتركيب والانتهاء من الأعمال الكبرى كما أنه يساعد على تمويل بناء منشآت الانتاج والنقل والاستهلاك بناء على طلب المستخدمين و / أو البائعين؛
- يوفر حلا بديلا يتوافق مع تعاليم الإسلام إلى تقنية التسبيقات على الصفقات العمومية بموجب أسلوب الاستصناع المزدوج المذكور أعلاه.

خامسا – المشاركة:

أ) تعريف المشاركة:

تعرف المشاركة اصطلاحا بأنها عقد بين طرفين أو أكثر على أن يكون الأصل أي رأس المال والربح مشتركا بينهم (M.N.Siddiqi, 1985, p15) وتهدف المشاركة مع المصرف من قبل الأفراد إلى تحقيق أرباح من وراء المشاركة بالمال بينما يبحث المصرف في المشاركة عن تمويل، والعكس صحيح في حال دخول المصرف في مشاركة بأعمال التجارة مع أحد عملائه من التجار (شلهوب علي محمد، 2007، ص435) وصيغة المشاركة كما هي مطبقة في البنوك الإسلامية مثل بنك البركة، تتم في أغلب الأحيان في شكل تمويل المشاريع أو العمليات الظرفية المقترحة من طرف العملاء.

ويعد التمويل بالمشاركة، أو عقود المشاركات، من أهم صيغ التمويل التي يعتمدها فكر المصارف الإسلامية بدلا عن الإقراض بفائدة (أميرة عبد اللطيف مشهور، 1991، ص259) حيث يملك المصرف الإسلامي بوصفه مضاربا مفوضا من قبل أصحاب رؤوس الأموال، أن يستثمرها عن طريق المشاركة بها ومهما يكن من أمر، فإن هذه المساهمة تنجز حسب الصيغتين التاليتين (وحيد أحمد زكريا، 2010، ص 276):

✓ **المشاركة الثابتة (طويل الأجل):**

هي نوع من المشاركة تعتمد على مساهمة البنك في تمويل جزء من رأس مال مشروع معين، مما يترتب عليه أن يكون شريكا في ملكية هذا المشروع وشريكا كذلك في كل ما ينتج عنه ربح أو خسارة بالنسب المتفق عليها والقواعد الحاكمة لشروط المشاركة وفي هذا الشكل يبقى لكل طرف حصص ثابتة في المشروع، الذي يأخذ شكلا قانونيا كشركة تضامن أو شركة توصية.

✓ **المشاركة المتناقصة المنتهية بالتمليك:**

المشاركة المتناقصة أو المشاركة المنتهية بالتمليك هي نوع من المشاركة يكون من حق الشريك فيها أن يحل محل المصرف في ملكية المشروع إما دفعة واحدة أو على دفعات حسبما تقتضي الشروط المتفق عليها وطبيعة العملية.

ب) أهمية هذه الصيغة التمويلية (بنك البركة الجزائري، 2020):

يقدم تمويل المشاركة بسبب مرونته وطبيعته المساهمتية العديد من المزايا سواء للبنوك الإسلامية أو المتعاملين الاقتصاديين. بالنسبة للبنوك الإسلامية، تمنح هذه الصيغة إمكانية توظيف الموارد على المدى المتوسط والطويل. ويمكن أن يكون نوع من مصدر دخل منتظم ومستمر لتمكينها من توفير لمساهميه ومودعيه نسبة أرباح مثيرة للاهتمام للغاية. وبالإضافة الى التمويل الظرفي للعمليات التجارية القصيرة المدى (بالخصوص بيع السلع على حالتها أو التصدير والاستيراد وأخذ المساهمات، يمكن للمشاركة أن تأخذ شكل من أشكال التمويل المتوسط والطويل المدى. بهذا الصدد، فهي تشكل طريقة التمويل الأنسب لاحتياجات دورات إنشاء وتطوير المؤسسات على حد سواء في انشاء و/ أو رفع رأس المال وفي شراء و/ أو تجديد معدات الانتاج. أيضا، فان المشاركة مطلوبة بكثرة من قبل المطورين لإنشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة في شكل شركات من مختلف الأشكال (شركة مساهمة، شركة ذات مسؤولية محدود، شركة تضامن ...).

بالنسبة للمتعاملين الاقتصاديين (الشركاء)، فإن مبدأ تقاسم المخاطر يجعل من المشاركة مصدر تمويل جذاب. إن ربح البنك هو بعيد أن يكون تكلفة مالية ثابتة، بل هو مساهمة متغيرة مرتبطة مباشرة بنتيجة الاستغلال في حال وقوع الخسارة، فانه لا يمكن للبنك المطالبة بأي تعويض، ولكن المطلوب أيضا أن يتحمل نصيبه من الخسارة بصفته شريك وهذا يدل على أهمية دراسة المخاطر والربحية للعمليات والمشاريع المقترحة لهذا النوع من التمويل. وبالنسبة للمشاركة المتناقصة فانها تسمح للبنوك الإسلامية منح لأصحاب الصفقات العمومية (أو غيرها) تسبيقات على الصفقات مع تقاسم هامش الربح الناتج على

تكلفة الانجاز. تتم عملية الدفع على أساس وضعيات الانجاز مع الاستناد على كل الوثائق المثبتة ويتم الاقتطاع من التسديدات المجراة من قبل صاحب المشروع عن طريق المحاسب المكلف بالدفع، طبقا لأحكام عقد الرهن الحيازي للصفقة والواجب تحصيله في مثل هذه العمليات. غير أنه فمن الضروري أن تأخذ في الاعتبار متطلبات الشريعة الإسلامية في هذا المجال وتلبي أيضا التمويلات الممنوحة في شكل مشاركة الاحتياجات التمويلية للوحدات الصغيرة من قطاع الحرف، والسياحة، والمطاعم وغيرها من أنواع الأنشطة التي بالرغم من ضعفها من حيث الضمانات والموارد المالية، فانها بالمقابل تمثل مصلحة ثقافية مضمونة تستفيد هذه القطاعات بالكثير من الامتيازات الضريبية وطلب مستقر. وشجعت بعض البلدان التي لها تقاليد قديمة في المجال المصرفي إنشاء بنوك متخصصة في تمويل مثل هذه الأنشطة وتعمل بطريقة تشاركية.

- **أنواع الصيغ التمويلية في بنك البركة الجزائري :**

بحسب طبيعة النشاط يمارس بنك البركة أنشطته التمويلية، حيث يقدم على صيغة المرابحة والسلم عند تمويل أنشطة الاستغلال، في حين يقدم على صيغة الإجارة والاستصناع عند تمويل أنشطة الاستثمار، كما يوضحها الجدول الآتي :

الجدول (2) : أنواع الصيغ التمويلية المعتمدة لدى بنك البركة الجزائري

نوع التمويل	العملية التمويلية	المفهوم الإسلامي لها
تمويل الاستغلال	تمويل الموارد الأولية والمواد نصف المصنعة	المرابحة / السلم
	تمويل السلع الموجهة لإعادة البيع	المرابحة / السلم
	تمويل الذمم	المرابحة / السلم
	تمويل ما قبل التصدير	المرابحة / السلم
تمويل الاستثمارات	التمويل التقليدي للاستثمارات	مرابحة / استصناع / مرابحة / سلم
	التمويل التأجيري	الاجارة
تمويل السيارات	تمويل السيارات السياحية	مرابحة
	تمويل السيارات النفعية	مرابحة / الاجارة
تمويل التجهيزات	تمويل التجهيزات المهنية	مرابحة / الاجارة
تمويل الاسكان	تمويل السكن الجديد	مرابحة / الاجارة
	تمويل السكن القديم	مرابحة / الاجارة
	تمويل البناء الذاتي للسكن	مرابحة / الاجارة
	تمويل التوسع	استصناع
	تمويل الإصلاحات المنزلية	استصناع

المصدر: رزيق كمال، تقييم تجربة البنوك الإسلامية بالجزائر في إدارة النخاطر الائتمانية، الملتقى الدولي حول "التحوط وإدارة المخاطر في المؤسسات المالية الاسلامية"، يومي 05-06/04/2012، ص.ص 25-26.

أما عن قيمة هذه الصيغ التمويلية فيمكن تبيانها كما في الجدول التالي :

الجدول (3) : قيم الصيغ التمويلية المعتمدة من طرف بنك البركة خلال الفترة (2005-2009)

الوحدة : مليون دج

صيغ التمويل		2005	2006	2007	2008	2009
التمويل قصير الأجل	السلم	5233	4320	4824	6580	7487
	المرابحة	1827	1850	1800	2308	4913
	استصناع وتمويلات أخرى	410	775	509	738	911
	المجموع	**7470**	**6945**	**7133**	**9626**	**13311**
التمويل متوسط الأجل	السلم	1323	1526	1927	1486	1017
	المرابحة	15151	19864	28234	41048	43513
	استصناع، اعتماد إيجاري، إيجار منتهي بالتمليك	322	261	269	688	1233
	المجموع	**16796**	**21651**	**30430**	**43222**	**45763**
التمويل طويل الأجل	استصناع	9	14	12	11	11
	إيجار منتهي بالتمليك، اعتماد إيجاري	18	169	235	660	5291
	الديون المشكوك في استرجاعها	/	/	4308	4508	4692
	المجموع	**27**	**183**	**4555**	**5179**	**9994**
المجموع الكلي للتمويلات		**24293**	**28779**	**42118**	**58027**	**69068**

المصدر: رزيق كمال، مرجع سبق ذكره، ص.ص28-30.

أما عن ترتيب الصيغ التمويلية السابقة الذكر حسب درجة الاستخدام، والذي قد يعكس لنا أهمية كل منها لدى بنك البركة الجزائري، فقد رُتبت على النحو التالي : حُضيت صيغة المرابحة في المرتبة الأولى بنسبة 75%، ما يشير إلى أنها الصيغة الأهم أو الأكثر استعمالا في البنك على غرار جل البنوك الإسلامية الأخرى التي تشكل فيها هذه الصيغة أهم صيغة لتوظيف الأموال تليها صيغة السلم بنسبة 13%، ثم الاستصناع والإجارة والتمويلات الأخرى بنسبة 12%.

الشكل رقم (2) :الوزن النسبي للصيغ التمويلية المعتمدة من طرف بنك البركة لسنة 2009

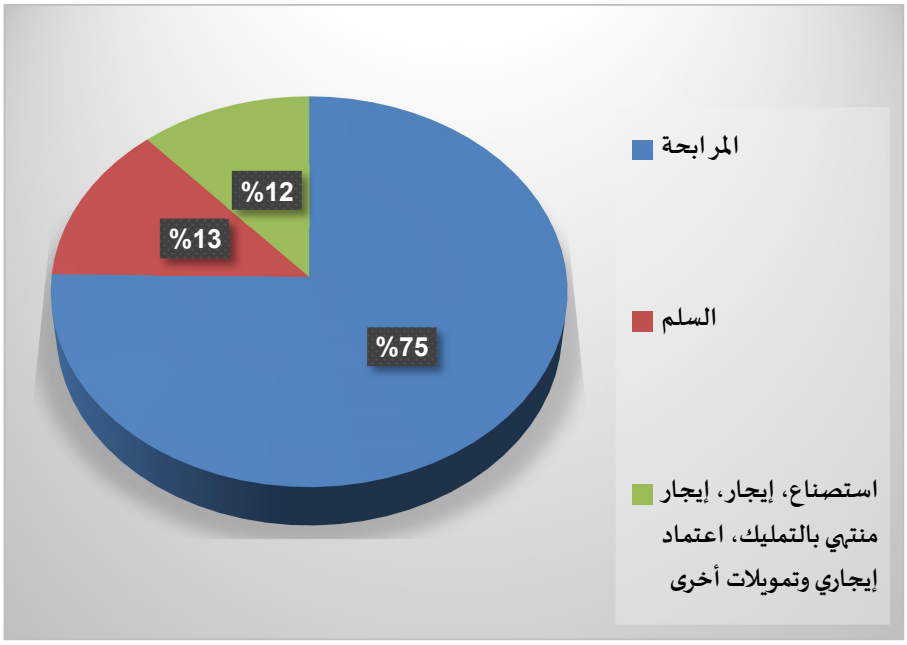

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (3).

خاتمة:

من خلال هذه الدراسة، ومن خلال نتائج الدراسة القياسية تبين لنا وجود اتجاه يعرف تذبذبا بسيطا ويؤول على المستوى المنظور إلى التزايد لحركة كل من الودائع والتمويلات الإسلامية لدى بنك البركة الجزائري، الأمر الذي يؤشر على أن هناك اقبالا متزايدا على الصيرفة الإسلامية في الجزائر بشكل عام، ليبقى عامل الجذب القوي لديها هو عدم التعامل بسعر الفائدة البنكية أخذا أو عطاءا، **وهو ما يؤكد على صحة الفرضية الأولى للبحث**.

كما اتضح أن بنك البركة الجزائري يمارس التمويل الإسلامي من خلال عدة صيغ ؛ كالمرابحة ؛ الإجارة ؛ السَّلم والاستصناع. وهذه تؤدي بدورها إلى إيجاد اقتصاد حقيقي ؛ لكونها قائمة على عقود المعاوضات أو المشاركات. وهي عقود تؤثر في إيجاد نشاط اقتصادي حقيقي ؛ لكونها تساهم في نقل ملكية السلع والخدمات من البنك إلى العاملين في الحياة الاقتصادية، أو أن تكون هناك شراكة بينهما. وهو ما يمكن أن يعزز زيادة استقرار القطاع المالي بشكل عام بالإضافة إلى إمكانياته في القدرة على جذب أناس مستبعدين منه حاليا لأسباب ثقافية أو دينية، وكذلك هو أكثر أمنا من التمويل التقليدي، إذ يشارك في تحمل المخاطر بضمان الأصول، ويسند الملكية المباشرة إلى الأفراد في القطاع الحقيقي من الاقتصاد.

وإن تطبيق هذه الصيغ الإسلامية في معاملات بنك البركة الجزائري يُعد تعزيزا لوجوده وإثباتا له على الصعيد الوطني، وإسهاما في إنجاحه وأداء رسالته في تنمية الأنشطة الاقتصادية المختلفة. إلا أنه على الصعيد التطبيقي فإننا نلمس أن عددا ضئيلا من تلك الصيغ فقط يطبق بشكل مُوسع، والقسم الأكبر منه لا نرى له أثرا في معاملاته ونقصد هنا على وجه التحديد صيغة التمويل بالمرابحة، والتي تأتي في طليعة صيغ الاستثمار المطبقة في بنك البركة بنسبة عالية تصل إلى 75%، دون أن تفسح المجال للصيغ الأخرى بالقدر الكافي بالتطبيق في ميدان معاملاته، ولعل السبب في ذلك يرجع إلى تدنّي المخاطر في هذه الصيغة عن بقية الصيغ الأخرى التي ترتفع فيها درجة مخاطر الاستثمار، **وهو ما يؤكد على صحة الفرضية الثانية للبحث.**

وبالرغم من ذلك فمن غير المقبول على الإطلاق أن يلجأ بنك البركة إلى التعامل بصيغة المرابحة بنسبة كبيرة، ويهمل التعامل بالصيغ الأخرى أو يتعامل بها بنسب متدنية. ومن جهة أخرى، فإن الملاحظ أن البنك يلجأ إلى استثمار إيراداته في المشاريع القصيرة والمتوسطة الأجل، الأمر الذي يجعلها بذلك تبتعد عن الإطار النظري المفترض لها من حيث اعتمادها على جميع الصيغ الإسلامية الموضوعة لها، ومن حيث إسهاماتها في تحقيق التنمية.

وقد خلصت الدراسة إلى التوصيات الآتية :

1. على بنك البركة الجزائري أن يساوي أو يقارب بين الصيغ التمويلية في التعامل إلى حد كبير؛
2. التوسع في صيغ التمويل طويلة الأجل وتطوير الأدوات المالية الحالية؛
3. العمل على توفير تشريعات وقوانين أو أطر تنظيمية تعمل على الاستفادة من صيغ التمويل الإسلامي في تمويل المشاريع؛
4. تشجيع إقامة مؤسسات اسلامية تعنى لضمان مخاطر التمويل بالصيغ الاسلامية للمشروعات وخاصة الصغيرة والمتوسطة، والتي تعاني في كثير من الأحيان صعوبات في الحصول على قروض من المصارف التجارية دون توفير كفالة شخصية، لتحفيز وتشجيع المصارف والمؤسسات المالية لتفعيل تلك الصيغ.
5. توفير الدعم في وسائل الحصول على التمويل بواسطة الصيغ الاسلامية، وأوجه الشروط اللازمة للحصول عليها والجهات الضامنة والكافلة لها، وتوجيههم على كيفية إنشاء المؤسسات وتحضير الملفات الضرورية لاستفادة من هذه الصيغ؛
6. العمل على تشجيع إنشاء البنوك الإسلامية، والتي تعرف في الآونة الأخيرة توجها عالميا، كما أن هناك عددا كبيرا من البنوك تحولت إلى بنوك إسلامية، والبعض الآخر فتحت نوافذ إسلامية. وأصبحت الخدمات الائتمانية التي تقدمها أكثر تنوعا من

تلك التي تقدمها المصارف التقليدية المختلفة، فأنشطتها الائتمانية قد تجاوزت مفاهيم المشاركة والمرابحة والمضاربة إلى ممارسة النشاط الائتماني القائم على إلغاء آلية الائتمان التقليدية، مما يعني أن واقعا ائتمانيا جديدا قد فرض على التعامل المصرفي العالمي.

قائمة المراجع:

1World Finance(2017); World Finance Islamic Finance Awards 2017;https://www.worldfinance.com/awards/world-finance-islamic-finance-awards-2017(consulté le 10/01/2020)

2البيان الاقتصادي(2016) ، تقرير تومسون رويترز 2016،

https://www.albayan.ae/economy/capital-markets/2017-01-09-1.2820446(consulté le 07/01/2020)

3عمر الكتاني (2002)، دور المصارف وشركات التمويل الإسلامية في التنمية،

https://archive.islamonline.net/?p=9155(consulté le 05/01/2020)

4 عبد الحميد محمود البعلي، دور المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في الإصلاح الاقتصادي، مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية، ص ص15.16.

5عبد العزيز قاسم محارب، الأزمة المالية العالمية الأسباب والعلاج، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2011، ص ص 11-16.

6S&P Global Ratings, Islamic Finance Outlook 2017 Edition | September 2016, p7.

7أحمد شعبان محمد علي، البنوك الإسلامية في مواجهة الأزمات المالية، ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2010، ص1.

8 سليم بن عبد الرحمان، البنوك الإسلامية تمثل 5,1 بالمائة من سوق الخدمات البنكية، جريدة الخبر، الجزائر، العدد 6170.

9عماد غزازي، دور المصارف الإسلامية في تدعيم السوق المالي، ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2010، ص150.

10سليمان ناصر، تجربة البنوك الإسلامية في الجزائر الواقع والآفاق من خلال دراسة تقييمية مختصرة، مجلة الباحث، العدد 2006/04، ص25.

11 بنك البركة الجزائري، التقرير السنوي 2012، ص ص 8-11.

12 بنك البركة الجزائري، التقرير السنوي 2014، ص12.

13 بنك البركة الجزائري، التقرير السنوي 2015، ص ص3-12.

14 بنك البركة الجزائري، التقرير السنوي 2012، ص7.

15 بنك البركة الجزائري، التقرير السنوي 2014، ص11.

16 بنك البركة الجزائري، التقرير السنوي 2015، ص11.

17 منذر قحف،مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي،الطبعة3،المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، 2004، ص12.

18 فؤاد عبد اللطيف السرطاوي، التمويل الإسلامي ودور القطاع الخاص، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 1999،ص97.

19 الصديق طلحة محمد رحمة، التمويل الإسلامي في السودان التحديات والرؤى،ط1،السودان : شركة مطابع السودان، 2006 ، ص31.

20بنك البركة الجزائري (2020)، مبادئ الصيرفة الإسلامية،

https://www.albaraka-bank.com/%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%8A%D8%B1%D9%81%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85%D9%8A%D8%A9/?lang=ar(consulté le 08/01/2020)

21جمال الدين عطية، البنوك الإسلامية –بين الحرية والتنظيم، التقويم والاجتهاد، ط2، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1993، ص202.

22الحناوي محمد صالح، المؤسسات المالية البورصة والبنوك التجارية، الدار الجامعية، القاهرة، 2001، ص72.

23محمد شيخون، المصارف الإسلامية-دراسة في تقويم المشروعية الدينية والدور الاقتصادي والسياسي، ط1، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، 2002 ،ص167.

24رفيق يونس المصري، الجامع في أصول الربا، دار القلم، دمشق، 1991، ص372.